٨ يوليو ٢٠٢١م

نحو عملية سلام أكثر فاعلية في اليمن
زمالة حكمة للقيادات العامة

عقد أعضاء برنامج زمالة حكمة لقاءً حوارياً في مدينة قرطبة-اسبانيا من ٢-٤ يونيو ٢٠٢١م. وناقش أعضاء البرنامج تعقيدات الوضع الحالي في اليمن ومستجدات عملية السلام في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والجهود المتجددة للمبعوثين الأممي والأمريكي خلال الفترة الأخيرة.

وأكد أعضاء البرنامج على قناعتهم بعدم إمكانية تحقيق أي طرف من الأطراف اليمنية لنصر عسكري كامل ينهي الصراع في اليمن، وأن حل الأزمة في اليمن يجب أن يكون من خلال عملية تفاوضية شاملة بقيادة يمنية ويملكها اليمنيون وتشارك فيها جميع الأطراف السياسية اليمنية الفاعلة وبتمثيل فاعل للنساء والشباب. وبانتهاء مهمة المبعوث الأممي السيد/ مارتن جريفيثس وتعيين مبعوث أممي جديد، وفي ظل الانسداد التي وصلت إليه عملية السلام في شكلها الحالي، تناول أعضاء برنامج زمالة حكمة جوانب القصور التي شابت العملية السياسية خلال السنوات الماضية وأهمها:

- حصر نطاق جهود المبعوث الأممي للتوسط في الأزمة الحالية بناء على تعريفها بأنها خلاف سياسي مما حصر تفكير الحل في نهج المحاصصة والشراكة في السلطة، بينما يؤكد الواقع على الأرض بأن طبيعة الأزمة في اليمن قد تجاوزت كونها خلافاً سياسياً حول تقاسم السلطة إلى مشاريع متناقضة جذرياً تتعلق بشكل الدولة والنظام السياسي وأصبح المشهد اليمني متنازعاً بين قوى متعددة حاملة لهذه المشاريع. ويمكن تلخيص أهم هذه المشاريع في:

    - المشروع الذي تتبناه جماعة أنصار الله والقوى الموالية لها
    - المشروع الذي تتبناه الحكومة اليمنية والقوى الموالية لها
    - المشروع الذي يتبناه المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى الحراك الجنوبي

ويمكن لأي متابع للشأن اليمني وتصريحات وأدبيات وممارسات هذه الأطراف أن يلمس الاختلافات الجذرية بين هذه المشاريع من ناحية تعريف الهوية الوطنية وتصور شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم في اليمن، بالإضافة إلى تعريف علاقة اليمن بمحيطها الإقليمي والدولي.

- تركيز جهود التفاوض القائمة خلال الفترة السابقة على الوصول إلى اتفاق بين طرفي الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله بينما لا يمكن إغفال تأثير دول الإقليم على الأزمة اليمنية ووضوح تعذر الوصول لحل دون التطرق إلى الأبعاد الإقليمية.

- تجنب عملية السلام في شكلها الحالي مقاربة طبيعة الأزمة المعقدة والمركبة في اليمن، وتناول الأزمة من زاوية حصر القضايا والأطراف والمحددات لعملية السلام في حدها الأدنى من أجل التسريع في الوصول إلى الحلول وعدم التشعب في التعقيدات كما يطرح المبعوث الأممي السابق والعديد من ممثلي المجتمع الدولي في جلسات النقاش المختلفة. وبالتالي اقتصر حل الأزمة في التصور الحالي لعملية السلام على الوصول السريع لوقف إطلاق النار وتقاسم السلطة والترتيبات العسكرية اللازمة لذلك، دون النظر في متطلبات الوصول إلى هذه المرحلة والتعقيدات التي تلت ظهور القوى المختلفة خلال سنوات الحرب وتبلور التباينات الشاسعة في المشاريع التي تتبناها هذه القوى في المشهد اليمني كما هو مذكور أعلاه.

- عدم تناول عملية السلام للأبعاد الاقتصادية للأزمة اليمنية بشكل فاعل، سواء لاقتصاد الحرب ودوره في تمويل الأطراف المتحاربة وبالتالي تثبيط جهود السلام، أو لانعكاسات الصراع على الوضع الاقتصادي وما يمكن تحقيقه من خلال عملية السلام لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد اليمني.

- انعدام الثقة بين أطراف الأزمة اليمنية وتزايد مخاوفها من الإقصاء ومن تغول وهيمنة وانتقام الطرف المقابل وفرض مشروعه على الجميع. كما برزت تخوفات حقيقية لدى النخب اليمنية مما يبرز في أفق محادثات السلام اليمنية من تكرار نماذج اتفاقات سابقة في المنطقة والعالم بنيت على المحاصصة في المناصب، نظراً لمآلات هذا النموذج في دول أخرى وعلى رأسها لبنان الحاضرة في النقاشات اليمنية. ولم تنجح عملية السلام في التعامل مع هذا الانعدام الكامل للثقة بين الأطراف ومخاوفها، وانحصر التعامل بهذا الخصوص حول إجراءات قائمة على المقايضة (مثل تبادل الأسرى) وعلى فرضية أن هذه الإجراءات ستتكفل ببناء الثقة، وهي فرضية أثبتت خطأها. كما لم تفرد عملية السلام أي مساحة للنقاش حول كيفية معالجة آثار الحرب وعدم تكرار مآسيها عبر آليات وبرامج العدالة الانتقالية.

- انقطاع اللقاءات المباشرة للأطراف في السنوات الأخيرة، حيث اعتمدت عملية السلام على الرحلات المكوكية للمبعوث الأممي للقاء أطراف الصراع كلاً على حدة، وفي ظل انعدام شبه كامل للشفافية والإشراك حول ما يطرح، مما ساهم في حصر النقاش والوصول للمعلومة والقدرة على التأثير في شخصيات معدودة على الأصابع في كل طرف.

- عدم تقديم عملية السلام لرؤية واضحة ومتكاملة للضمانات التي يمكن أن تطمئن الأطراف اليمنية وتعالج مخاوفهم، وأدى هذا القصور إلى افتراض كل طرف أن أي اتفاق سيمثل هدنة مؤقتة تمكن الطرف الآخر من إعادة التموضع وترتيب الصفوف والاستعداد لدورة جديدة من الصراع.

إن عدم تمكن عملية السلام بشكلها الحالي من تحقيق أي نتائج ملموسة لحرب دخلت عامها السابع، والتغير الكبير الذي طرأ على المشهد اليمني خلال هذه السنوات، يدعو إلى إعادة التفكير في محددات وشكل عملية السلام. وفي هذا الإطار، وبهدف الوصول إلى عملية سلام أكثر فاعلية وتمتلك فرصاً أكبر للنجاح، يوصي أعضاء برنامج زمالة حكمة بالتالي:

- ضرورة إعادة تصميم عملية السلام لتكون أكثر شمولاً ومتعددة المسارات مع تزمين كل مسار وتحديد قضاياه والمشاركين فيه، لكي يتم استيعاب القضايا المختلفة والأطراف المتعددة على الساحة اليمنية بشكل مدروس ومنظم.

- تقديم خارطة طريق من قبل المبعوث الجديد للأمم المتحدة بعد التشاور مع كافة الأطراف اليمنية الفاعلة، بدل الطلب من الأطراف المختلفة الالتزام ببدء عملية سياسية مجهولة المعالم كما كان يحصل سابقاً.

- تشكيل مجموعة دعم دولية من سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي لتنسيق المواقف بشكل دائم ومستمر وعقد لقاءات دورية للدفع بالمسارات المختلفة لعملية السلام وتكثيف التواصل بكافة الأطراف اليمنية والإقليمية ورفع مستوى الشفافية حول النقاشات الجارية.

- تكثيف اللقاءات المباشرة بين الأطراف اليمنية في مختلف المسارات ليتمكن اليمنيون من الجلوس على طاولة واحدة للحوار حول أهم الجوانب الخلافية واستكشاف نقاط الالتقاء الممكنة في المشاريع المختلفة والتنازلات الممكن تقديمها والضمانات المطلوبة.

- ضرورة تزامن أي وقف شامل لإطلاق النار مع الاتفاق على أهم معالم العملية السياسية التي تعقب هذا الإجراء، لتفادي ما حصل في مراحل سابقة من الصراع الدائر في اليمن من انهيار لاتفاقات وقف إطلاق النار وذلك لعدم تزامنها مع عملية سياسية، وكذلك لتفادي أن يؤدي وقف إطلاق النار دون اتفاق على خارطة الطريق إلى تطبيع الوضع القائم وتثبيته مما قد يغيب أي حافز لدى بعض الأطراف للانخراط في العملية السياسية.

- ضرورة استيعاب العملية السياسية للبعد الإقليمي للأزمة اليمنية، وللدور الرئيسي الذي تلعبه دول المنطقة في الأزمة اليمنية وفي أي حل لها، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

- من أجل عدم تكرار التجارب السابقة لحكومات الشراكة سواء في اليمن أو في الدول الأخرى والتي فشلت في تحقيق الاستقرار، من المهم عدم اقتصار المسار السياسي لعملية السلام على تقسيم مقاعد أي حكومة شراكة مستقبلية، وأن يشمل المسار السياسي الاتفاق على أولويات وبرنامج أي حكومة شراكة مقبلة، والأهم من ذلك إيجاد حامل للشراكة في القرار السياسي وفي الإشراف على عمل الحكومة في المرحلة الانتقالية.

ويؤكد أعضاء برنامج الزمالة على استعدادهم الكامل للقاء مع كافة الأطراف اليمنية ومع الرعاة الدوليين لعملية السلام لمناقشة هذه التوصيات وكيفية ترجمتها إلى خطوات عملية في المرحلة المقبلة.

****

٨ يوليو ٢٠٢١م

حول برنامج زمالة حكمة

تم إطلاق الدفعة الأولى لزمالة حكمة للقيادات العامة في يوليو / حزيران 2020م. ويجمع البرنامج الذي يستمر لعام كامل 15 من القيادات الشبابية رفيعي المستوى تحت سن الأربعين من مختلف الأحزاب والحركات السياسية الرئيسة في اليمن بالإضافة إلى القيادات المستقلة. يتكون البرنامج من تدريب متقدم في القيادة العامة مقدم من قبل أبرز الخبراء الدوليين والجامعات الدولية، ونقاشات مع أهم القيادات الدولية في مجال السلام، بالإضافة إلى تيسير الحوارات حول القضايا ذات الأهمية القصوى للشباب.

يهدف البرنامج إلى بناء جسور بين الشباب من مختلف الأحزاب والخلفيات وتزويدهم بالمهارات والمعرفة للقيادة بنزاهة في المجال العام. كما تم تصميم منصة حكمة ضمن أنشطة البرنامج وذلك لإشراك أوسع من الرجال والنساء اليمنيين في الخطاب العام، وتبادل المخرجات والمعلومات ذات الصلة بعملية السلام، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالشباب.

يأتي برنامج زمالة حكمة كجزء من مبادرة أوسع بقيادة مؤسسة ديب روت تحت عنوان "جيل جديد من القيادات العامة في اليمن". وتأتي هذه المبادرة بدعم ومساندة من خلال أداة الإتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام (IcSP) وتسعى إلى تعزيز دور الشباب في عمليات صنع القرار وجهود صنع السلام على مستوى المحافظات والمستويين الوطني والإقليمي.

لمزيد من المعلومات حول برنامج زمالة حكمة، يرجى زيارة موقعنا على الرابط التالي:

https://ar.hikmafellowship.org

مؤسسة ديب روت للاستشارات هي مؤسسة إجتماعية رائدة تعمل على تطوير حلول شاملة ومستدامة لمجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والتنموية في اليمن، وتمتلك المؤسسة خبرة واسعة في توفير منصات للحوار حول بناء السلام وإعداد تقارير معمقة وتوسيع فهم أصحاب المصلحة للديناميكيات المحلية في مناطق مختلفة من البلاد. نفذت مؤسسة ديب روت العديد من مبادرات المساق الثاني لتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن الرامية لتحقيق تسوية سياسية للصراع في اليمن.

يدعم مشروع "جيل جديد من القيادات العامة في اليمن" من خلال أداة الإتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام (IcSP) ويتم تنفيذه بالتنسيق الوثيق مع بعثة الإتحاد الأوروبي إلى اليمن.

يمول هذا المشروع من قبل
الإتحاد الأوروبي

٨ يوليو ٢٠٢١م

أعضاء برنامج زمالة حكمة للقيادات العامة

حنان حسين عباس

حنان هي أكاديمية وناشطة سياسية وحقوقية وهي باحثة في ملف الإرهاب وأستاذة في القانون الجنائي كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء، ورئيسة دائرة المرأة للتأهيل وتنمية المهارات في المؤتمر الشعبي العام، عضو الامانة العامة، وعضو اللجنة الدائمة الرئيسية فيه. تعمل حنان كمدير تنفيذي لملتقى الرقي والتقدم ورئيسة تحرير مركز الاعلام التقدمي، بالإضافة إلى عملها كمديرة لجمعية كنعان لفلسطين والتي تعنى بالقضية الفلسطينية ودعم الفلسطينيين الموجودين في اليمن.

مطلق عبد الجليل الاكحلي

مطلق هو محامي وناشط سياسي وحقوقي، حاصل على ليسانس في القانون من كلية الحقوق بجامعة تعز، ودبلوم دراسات عليا في القانون العام وباحث بدرجة الماجستير. بدأ مطلق نشاطه السياسي بالانتساب لعضوية الحزب الاشتراكي اليمني في العام 2004 ثم مسئول القطاع الطلابي 2007 وبعدها رئيس لاتحاد الشباب الاشتراكي في المؤتمر العام بحافظة تعز 2009، وأخيرا عضو اللجنة المركزية منذ ٢٠١٤. كان مطلق من أبرز نشطاء ثورة ٢٠١١ وساهم في تأسيس حركة "شباب نحو التغيير- إرحل" وعمل كناطق رسمي باسم مكون "المجلس الثوري" في ساحة الحرية بتعز.وشارك مطلق كعضو في مؤتمر الحوار الوطني (٢٠١٣-٢٠١٤) ممثلاً عن الحزب الاشتراكي وساهم في مؤتمر الحوار في فريق العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية. يعمل مطلق أيضا كمدير لإدارة الدراسات والتوثيق في الإدارة العامة للشؤون القانونية للهيئة العام للطيران المدني والإرصاد.

هدى محسن الصراري

تعمل هدى كمحامية وتعد أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن حيث ترأس مؤسسة دفاع للحقوق والحريات التي تتبنى متابعة ملف انتهاكات الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري منذ ٢٠١٥ في محافظات عدن ولحج وابين والدفاع عن المعتقلين والمخفيين قسراً. كان لهدى إسهامات كبيرة في حصر وإحصاء حالات ضحايا الإعتقال والاخفاء والقتل خارج نطاق القانون، كما ساهمت هدى في تأسيس رابطة أمهات المختطفين في عدن وأنشأت رابطة مساندة ذوي ضحايا الاغتيالات في عدن، بالإضافة إلى عملها في الرصد والتوثيق لدى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، مما أهلها للحصول على لقب الاورورا للمدافعين عن حقوق الانسان ٢٠١٩ وجائزة مارتن اينالز للمدافعين عن حقوق الانسان ٢٠٢٠.

عمار ناصر العولقي

يشغل عمار منصب وكيل وزارة المياه والبيئة لشؤون البيئة منذ العام ٢٠١٤، كما تم تكليفه مؤخرا برئاسة الهيئة العامة لحماية البيئة. تخرج عمار من جامعة دالهاوزي - كندا في مجال الهندسة البيئية وعمل في القطاع الخاص في المجال النفطي قبل انخراطه في العمل الحكومي. ينشط عمار في المجال المدني وله العديد من الإساهامات حيث كان عضواً مؤسساً لحركة "الشعب يريد" في ٢٠١١م كما أسس ورأس منتدى "التغيير والبناء" في ٢٠١٢م وهو حالياً أحدالأعضاء المؤسسين لمنتدى رواد التنمية بالإضافة إلى العديد من المشاركات المجتمعية المحلية في محافظة شبوة.

٨ يوليو ٢٠٢١م

أخلاق عبدالرحمن الشامي

الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة عضو المكتب السياسي لأنصار الله بدأت نشاطها السياسي والحقوقي أثناء الحروب الست على محافظة صعدة والاعتقالات التي رافقتها، وشاركت في ثورة الشباب السلمية في 2011م ضمن حركة شباب الصمود كما شاركت أيضا في مؤتمر الحوار الوطني عن مكون أنصار الله في فريق قضية صعدة وشاركت بعدها في الثورة الشعبية 2014م ولها بعض الاسهامات الثقافية والعلمية وأنشطة في الحفاظ على التراث الفكري اليمني الى جانب نشاطها السياسي.

سالم ثابت العولقي

سالم هو عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، ومتحدثا رسميا بإسم المجلس خلال الفترة ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩. كان سالم عضوا للإتحاد الطلابي لجامعة عدن في ٢٠٠٩، وساهم في تأسيس منسقية طلاب جامعة عدن لتحرير واستقلال الجنوب في ٢٠١٠. كما كان ناشطاً في الحراك الجنوبي السلمي منذ العام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٥. عمل سالم كعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجنوبي الجامع في ٢٠١٣، ومديرا لبرامج مؤسسة الشباب الديمقراطي من ٢٠١٣ الى ٢٠١٥، وكان سالم المتحدث الرسمي باسم مجلس المقاومة الجنوبية في شبوة في ٢٠١٥م.

شادي صالح باصرة

شادي هو أستاذ مشارك في جامعة مدينة برمنجهام--بريطانيا ورئيس برنامج الماجستير في علوم الحاسوب، وباحث سابق في شركة سوني اليابانية. نُشرت له العديد من الأوراق البحثية العلمية في مؤتمرات دولية محكمة في كندا والصين وامريكا وبريطانيا. عمل شادي كعضو مؤسس لمجلس أمناء مركز الرشيد للأبحاث في عدن ومنسق عام للبحث العلمي للمركز - وهو يرأس مركز الرشيد منذ ٢٠١٨، كما شارك كإستشاري باحث مختص في الشأن اليمني مع الكثير من المؤسسات منها مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في الامارات، مؤسسة بيرجهوف الألمانية، مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن وغيرها. تركزت ابحاثه على التحولات السياسية في اليمن وتقدير الاتجاهات الاقتصادية والأمنية وتفاعلاتها الاجتماعية وتأثيرها على المستوى المحلي والإقليمي، بالإضافة للتطورات التكنلوجية وأثرها على المجتمعات.

هشام حامد المسوري

هشام هو كاتب وصحفي وناشط سياسي يمني وعضو بارز في التجمع اليمني للإصلاح. تخرج هشام من كلية العلوم السياسية في جامعة صنعاء ويعد من أهم الناشطين في تجمع ١٥ يناير وهو تجمع شبابي شكل حاضنة للقادة الشباب من أحزاب مختلفة خلال ٢٠١١. لهشام كتابات صحفية عديدة نشرت في المصدر أون لاين، ويمن شباب نت، ويمن مونيتور، وغيرها. برغم نشاطه المبكر في العمل الطلابي والحزبي في مرحلة دراسته الجامعية، إلا أن دور هشام الأبرز كان من خلال مشاركته الفاعلة في ثورة ٢٠١١م وحضوره كمعلق في عدد من القنوات اليمنية والعربية مثل يمن شباب، السعيدة، اليمن، وكذا العربية والجزيرة وبي بي سي. يعمل هشام حاليا كمنتج للبرامج ويدير البرامج السياسية في قناة يمن شباب.

٨ يوليو ٢٠٢١م

ياسمين علي القاضي

ياسمين هي مدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، ترأس حالياً مؤسسة فتيات مأرب المتخصصة بتنمية المرأة اليمنية والتنمية المستدامة وبناء السلام إلى جانب عملها كمديرة لإدارة تعليم الفتاة في إدارة التربية والتعليم بمديرية الجوبة-محافظة مأرب. لدى ياسمين خبرة طويلة في العمل التطوعي والعمل الإداري في مجال منظمات المجتمع المدني، حيث عملت كرئيسة لوحدة مكافحة الفساد في منظمة صحفيات بلا قيود وهي عضوة في مبادرة نساء السلام. تحمل ياسمين درجة البكالوريوس في الصحافة وقد عملت سابقاً كمحرر في صحيفة الوسط الأسبوعية. تنشط ياسمين في قضايا الحد من تجنيد الأطفال وقضايا فض النزاعات المحلية وبناء السلام وتطوير آليات محلية لنبذ التطرف والإرهاب، مما أهلها للحصول على الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٢٠م.

أكرم نصيب العامري

أكرم قاضي يمني منذ العام 2013م، حاصل على بكالوريوس في القانون من كلية الحقوق بجامعة عدن والماجستير في العلوم القانونية والقضائية من المعهد العالي للقضاء بصنعاء 2013م. عمل في عدة محاكم في أمانة العاصمة وحضرموت. يتولى حالياً منصب رئيس محكمة الأحداث الإبتدائية بمحافظة حضرموت منذ العام 2017م. تولى أكرم منصب نائب الرئيس للجنة الصياغة لتحضير مؤتمر حضرموت الجامع عام 2016 ثم نائباً لرئيس الدائرة السياسية عام 2017 - 2019 وأميناً عاماً مساعداً ورئيساً للمؤتمر بالوادي والصحراء منذ عام 2019 وحتى الآن. كما ترأس مؤسسة الشهيد بن حبريش للتنمية بحضرموت منذ عام 2015 وحتى الآن. كان أكرم ممثلاً لمؤتمر حضرموت الجامع في كثير من الحوارات السياسية وورش العمل الداخلية والخارجية وعضواً لوفد المؤتمر في مشاورات تنفيذ اتفاق الرياض والناطق الرسمي باسم الوفد.

حسام مصطفى قاسم

يعمل حسام في مجال التنمية وبناء السلام والمشاركة السياسية والحكم الرشيد منذ عام ٢٠٠٤، ويحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة عدن. حيث عمل مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات الحكومية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية، اللجنة الاستشارية للطفولة والشباب، وشغل منصب مدير مركز رعاية الشباب بجامعة عدن.كما كان أحد المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل (٢٠١٣-٢٠١٤) ممثلاً عن الشباب المستقل ، كعضو في فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ورئيس مجموعة "استرداد الأموال والأراضي المنهوبة".وكان عضوا لفريق الدعم الفني واللوجستي للوفد الوطني للتفاوض في الكويت عام ٢٠١٦. مؤخراً عمل حسام مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن كمستشار للمناصرة والشبكات.

سماح فيصل ردمان

تشغل سماح منصب مديرة دائرة التخطيط في اللجنة الوطنية للمرأة، وهي ناشطة سياسية مهتمة بقضايا المرأة وتمكينها. شاركت سماح في ثورة الشباب السلمية في ٢٠١١ وكعضوة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل (٢٠١٣-٢٠١٤) ممثلة عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري التي هي عضوة في لجنته المركزية، وساهمت في مؤتمر الحوار ضمن فريق العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية. كما ساهمت سماح في العديد من الفعاليات السياسية اليمنية ومنظمات المجتمع المدني فهي عضوة مؤسسة في التوافق النسوي لدعم عملية السلام في اليمن وعضوة التضامن النسوي لدعم قضايا النساء وعضوة في اللجنة الاستشارية الشبابية لمنظمة المرأة العربية وعضوة في مؤتمر الشباب العربي.

٨ يوليو ٢٠٢١م

أحمد عبدالعلي الشامي

أحمد هو باحث اقتصادي وناشط حقوقي ورئيس المنظمة العربية لمراقبة الحقوق "أروى". تخرج أحمد بدرجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة جورج ميسون الامريكية. وعمل في مجال النفط والعمليات البنكية والعقارات بالإضافة إلى بعض المشاريع الخاصة. وكان اخر اعماله ممثلا للمجتمع المدني في اللجنة الاقتصادية في صنعاء حتى نهاية عام ٢٠١٩، وتفرغ أحمد مؤخرا للعمل الانساني والحقوقي وأسهم في تقديم العديد من مبادرات بناء الثقة وتحقيق السلام وتحييد الاقتصاد.

يحيى محمد الثلايا

شغل يحيى منصب رئيس الهيئة العامة للكتاب بوزارة الثقافة منذ العام 2019م. وعمل مبكراً في العمل السياسي، حيث ترأس اللجنة الإعلامية الحزبية الموحدة (المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك) في محافظة عمران في العام 2012م، إلى جانب عمله كمسؤول عن فريق منظمة هود الحقوقية في عمران وممثلا لعدد من المنظمات الحقوقية، عمل يحيى كصحفي ومراسل لعدد من الصحف اليمنية وغطى جميع حروب صعدة. ترأس وشارك في عدد من لجان ادارة الاتتخابات، كما عمل سكرتيرا لمحافظ محافظة عمران، ثم تعين مدير عام بوزارة الثقافة ومديرا عاما لمكتب محافظ عمران (وزارة الادارة المحلية). في 2017 عمل لفترة قصيرة مستشارا خاصا لرئيس هيئة الأركان العامة بوزارة الدفاع. حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة صنعاء.